RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies

تقدير موقف

زيارة روحاني إلى العراق.. الدلالات والأبعاد

مقدمة

أجرى الرئيس الإيراني حسن روحاني زيارة تاريخية ومرحلية بكل المقاييس للعراق تدفع بالعلاقات الإيرانية-العراقية نحو آفاق عهد جديد، استغرقت 3 أيام خلال الفترة 11-13 مارس 2019، بعد مضي أكثر من خمسة أعوام من تولِّيه سدة الحكم في إيران، لتشكّل الزيارة الرئاسية الثانية لبلاد الرافدين خلال أربعين عامًا، بعد مضي أحد عشر عامًا من الزيارة الرئاسية الإيرانية الأولى للعراق منذ انتصار الثورة الإيرانية مطلع ثمانينيات القرن العشرين أجراها الرئيس الإيراني السابق أحمدي نجاد للعراق خلال العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين، تحديدًا في مارس 2008.

أُجرِيَت الزيارة في وقت شديد الضبابية والغموض تموج فيه المنطقة بتحولات سياسية وانسحابات استراتيجية وصراعات نفوذ مصيرية لرسم الأدوار المستقبلية في المعادلتين الإقليمية والدولية وتحديد ساحات النفوذ الاستراتيجية بما يضفي ثقلاً وقوة إضافية لأي فاعل إقليمي يطمح إلى مدّ نطاق نفوذه وتعظيم مكانته وقوته في معادلة القوة والنفوذ في المنطقة الشرق أوسطية، وفي وقت تشهد فيه إيران ضغوطًا وتحركات أمريكية مكثفة للحشد والتعبئة الدولية بغية إجبار القوى الإقليمية والدولية على التزام العقوبات الأمريكية القاسية ضدّ إيران التي ألقت بظلالها السلبية على الاقتصاد الإيراني، إلى جانب نُذُر حرب إقليمية على الساحة السورية تكون إيران أحد طرفيها أو أطرافها.

وبالتزامن مع المساعي الأمريكية **لإحكام الحصار الشديد على إيران** ضمن استراتيجية أمريكية تهدف إلى تعديل سلوك النظام الإيراني بالضغط على أهم مستوردي النفط الإيراني في آسيا وإفريقيا وأوروبا لالتزام العقوبات لتخفيض عائدات النفط وعشية انتهاء مهلة الإعفاءات لاستيراد النفط الإيراني، **اتسعت هوة التباينات الروسية-الإيرانية** التي وصلت إلى حد المواجهات المسلحة على الأراضي السورية بين قوات موالية للروس وأخرى

موالية للإيرانيين نتيجة انتفاء المصالح المشتركة بين موسكو وطهران في سوريا بتحولات المعركة على الأرض لصالح نظام بشار الأسد، والتحول في السياسة الروسية بالتنسيق مع تل أبيب وواشنطن وأنقرة على حساب مصالح الإيرانيين الذين قدموا أثمانًا مادية وبشرية هائلة قدرت بأكثر من 2000 مقاتل إيراني ونحو 20 مليار دولار لمساندة الأسد طيلة سنوات الأزمة في سوريا.

وفي وقت تَحوَّل فيه العراق إلى **ساحة تنافس محموم** بين واشنطن وطهران بسعي كلا الطرفين لشدّ العراق إلى دائرة حلفائه في سياق سياسة شد الأطراف لإدراك الطرفين بمدى تأثير استقطاب العراق لصالحه في ما يتعلق بالعقوبات ضدّ إيران، فالولايات المتحدة تدرك أن العراق يشكل بوابة تمكّن إيران من التحايل على العقوبات، لذلك توالي ضغطها على الحكومة العراقية لالتزام العقوبات، وأدرجت الخارجية الأميركية حركة النجباء بقيادة أكرم الكعبي الموالية لإيران على لائحتها للتنظيمات الإرهابية، وتصريح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بنقل الجنود الأمريكيين بعد الانسحاب من سوريا إلى العراق، وتأكيده أن الولايات المتحدة **ستراقب إيران من الأراضي العراقية**، مما أثار امتعاض الحكومة العراقية وجعل التحالفات السياسية الموالية لإيران في العراق تدفع نحو إقرار البرلمان العراقي مشروع قانون لإخراج القوات الأجنبية من العراق وغالبيتها قوات أمريكية، 5500 جندي من إجمالي 8000 جندي أجنبي.

ولا يمكننا تجاهل أن زيارة روحاني تأتي بينما **تتسع هوة الخلافات في الدوائر الضيقة للنظام الثيوقراطي** نتيجة صعود دور الحرس الثوري في تنفيذ أجندة السياسة الخارجية وحضوره الطاغي على معظم الملفات في الداخل والخارج، على حساب دور وزارة الخارجية المعنية بإدارة الشؤون الخارجية، مما آثار امتعاض كل من الرئيس روحاني ووزير خارجيته محمد جواد ظريف في الآونة الأخيرة، ولاح في الأفق بعد أن فاض الكيل وطفح بتقديم ظريف استقالته من منصب وزير الخارجية قبل العدول عن قراره

بالاستمرارية في منصبه على خلفية زيارة الرئيس السوري لإيران برفقة قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني قاسم سليماني ولقائه المرشد على خامنئي دون أدنى اعتبار لكل من روحاني وظريف.

وفي السياق ذاته، تدرك الحكومة الإيرانية وخارجيتها مدى **طغيان اللون العسكري** بقيادة الحرس الثوري على العلاقات العراقية الإيرانية منذ أكثر من عقد ونصف من الزمان، على حساب العلاقات الرسمية بين حكومتي الدولتين، إذ أشارت تقارير إعلامية إيرانية إلى مراجعات في الداخل الإيراني لنتائج السياسات الإيرانية في التعاطي مع الملف العراقي في مرحلة ما بعد سقوط صدام حسين، وتطورت هذه المراجعات أسرع بعد واقعة إضرام المحتجين العراقيين بالمحافظات الجنوبية النيران في القنصلية الإيرانية في البصرة سبتمبر 2018، وتحطيم عديد من مقرات الميليشيات الشيعية الموالية لإيران، فضلًا عن تصويت العراقيين لصالح تحالف سائرون العابر للطائفية في العراق، وما غياب حضور الجنرال قاسم سليماني عن مشهد ومراسم زيارة روحاني للعراق إلا دليل على ذلك.

وهيأت تلك المتغيرات البيئة المناسبة لزيارة روحاني لتحقيق عدة أهداف في إطار **سياسة احتواء دول الجوار كخيار استراتيجي لإيران**، أولها الالتفاف على العقوبات والحد من تأثيرها على الاقتصاد الإيراني، إذ بات العراق أهمّ متنفس لإنعاش الاقتصاد الإيراني وخيارًا استراتيجيًّا نحو العبور إلى العالم الخارجي من ناحية، وتوفير فرص للاقتصاد الإيراني لتخفيف وطأة العقوبات من ناحية أخرى، من خلال «**جني الثمار**» بتحقيق مكاسب تجارية واقتصادية هائلة برفع حجم التبادل التجاري من 12 مليار دولار سنويًّا إلى 20 مليار دولار، واستمرارية استيراد العراق للغاز والكهرباء الإيرانية وسداد الديون المستحقة على العراق نظير استيراد الكهرباء والغاز، وكذلك السيطرة على السوق العراقية، ومد خط سكة حديد خرمشهر-البصرة مع إلغاء التأشيرات للزائرين العراقيين والإيرانيين.

لذلك التقى روحاني في العراق الرموز كافة المؤثرة في المشهد، بدءًا بلقاء الرئاسات الثلاث، ثم لقاء بعض زعماء القوى السياسية المؤثرة أمثال زعيم تيار الحكمة عمار الحكيم، وذلك بعد زيارته مرقد الأمام الكاظم ببغداد في مستهل زيارته للعراق، ثم توجه روحاني إلى النجف لزيارة العتبات المقدسة ولقاء المرجع الديني الأعلى علي السيستاني في أول لقاء يجمعه برئيس إيراني.

ويتمثل ثاني الأهداف في دفع البرلمان العراقي للتصويت على مشروع قانون إخراج القوات الأجنبية من العراق بما يسفر في النهاية عن إخراج القوات الأمريكية وإغلاق قاعدة عين الأسد الجوية بما يحرم الولايات المتحدة من مراقبة أو اعتراض أي عمليات تهريب ونقل للأسلحة إلى الميليشيات الشيعية الموالية لإيران في سوريا بوقوع هذه القاعدة الأمريكية غربي العراق على الطريق الرئيسي الذي يربط بغداد بالقائم السورية، بينما يدور ثالث هذه الأهداف في تحقيق التوازن لصالح الدبلوماسية الإيرانية في تنفيذ أجندة السياسة الخارجية بالحد من هيمنة الحرس الثوري على الأدوار المنوط بها وزارة الخارجية، وما تصريح ظريف في أثناء زيارة روحاني للعراق «**تأكد اليوم أن وزارة الخارجية هي المسؤول الرسمي في إيران عن السياسة الخارجية**» إلا دليل كافٍ على ذلك، بخاصة أنه جاء بعد تكريم سليماني في أجواء وصفت **بالـ«وداعية».**

أما الهدف الرابع فيتمثل في ضمان استمرارية العراق ضمن دائرة النفوذ الإيراني بعيدًا عن محيطه العربي كبوابة نحو العالمين العربي والإسلامي، كذلك دون سيطرة إيرانية كاملة على العراق لم تستطِع إيران تحقيق هدفها الاستراتيجي المتمثل في **ربط طهران بالمتوسط**، إذ كشف عديد من تصريحات المسؤولين في إيران عن هذا الهدف الاستراتيجي من بينها تصريح القائد السابق للحرس الثوري المستشار العسكري للمرشد الأعلى يحيى رحيم صفوي «**حدود بلاده الحقيقية ليست كما هي عليه الآن، بل تنتهي عند شواطئ البحر الأبيض المتوسط**»، ثم تصريح علي يونسي مستشار الرئيس الإيراني

في مـارس 2015 «**إيـران اليـوم أصبحـت إمبراطوريـة كـما كانـت عـبر التاريـخ وعاصمتهـا بغـداد حاليًـا**».

يُقـاس نجـاح الزيـارات الرئاسـية لدولـة مـن الـدول بحجـم المكاسـب التـي يجنيها الطرفـان مـن وراء الزيـارة، وهـذا مـا يفتـح بـاب التسـاؤلات والنقاشـات حـول حجـم المكاسـب التـي حقَّقَتهـا إيـران مقارنـة بحجـم المكاسـب التـي سـيجنيها العراقيـون مـن وراء الزيـارة في وقـت تشـهد فيـه إيـران حصـارًا دوليًّـا بينـما تشـهد العـراق التـي تحتضـن ثـاني أكـبر احتياطـي نفطـي في العالَـم بعـد السـعودية أوضاعًـا اقتصاديـة مترديـة نتيجـة مأسسـة الفسـاد في مرحلـة مـا بعـد الغـزو الأمريـكي للعـراق، **ويمكننـا تحديـد مكاسـب كل مـن إيـران والعـراق مـن زيـارة روحـاني مـن البيـان المشـترك الإيراني-العراقـي الصـادر بتاريـخ 2019/3/13:**

أولًا: مكاسـب إيـران مـن الزيـارة

1- تنفيـذ اتفـاق الجزائـر 1975: أحـد أهـم الإنجـازات والمكاسـب التـي حققتهـا إيـران في تاريـخ علاقاتهـا الحديثـة والمعـاصرة مـع العـراق بالنظـر إلى عـدم قـدرة إيـران منـذ الـصراع الفارسي-العثـماني عـلى تحقيـق السـيطرة عـلى شـط العـرب مطلـع القـرن التاسـع عـشر، كـما فشـلت إيـران في تحقيـق **مطامعهـا التاريخيـة** في شـط العـرب خـلال حقبـة العهـد الملـكي العراقـي مـرورًا بالجمهوريـات العراقيـة في عهـد عبـد الكريـم قاسـم وعـارف والبكـر وصـدام حسـين -رغـم **توقيعـه اتفاقيـة الجزائـر 1975**- وحتـى الحكومـات العراقيـة المتعاقبـة عـلى الحكـم في مرحلـة مـا بعـد صـدام حسـين ومـن بينهـا حكومـة أقـرب المتحالفـين

مـع إيـران نـوري المالـكي رفضـت التنـازل عـن أي حقـوق عراقيـة لإيـران في شـط العـرب، لمـا لـه مـن آثـار مجحفـة عـلى حقـوق العـراق التاريخيـة بحكـم التاريـخ والجغرافيـا بـين العـراق وإيـران.

وبنَـصّ البيـان المشـترك عـلى: «**الطرفـان أعلنـا عزمهـما الجـاد عـلى تنفيـذ اتفاقيـة الحـدود بين العـراق وإيران المؤرخة في 13 يونيـو 1975 والبروتوكولات والاتفاقـات الملحقـة بهـا.. تبقـى منصـة العميـة منصـة عراقيـة كـما كانـت، مـن دون أن يؤثـر ذلـك عـلى مباحثـات الطرفـين في تحديـد الحـدود البحريـة بـين البلديـن**» نكـون أمـام **اتفـاق إيراني-عراقـي تاريخـي** بـكل المقاييـس تنـازل بموجبـه العـراق عـن حقوقـه التاريخيـة والجغرافيـة والسـيادية عـلى شـط العرب، بتنازلـه عـن الحـدود التـي رسـمتها معاهـدة 1937، والتـي أعطـت العـراق السـيادة شـبه الكاملـة عـلى شـطّ العـرب، والتـي ألغتهـا إيـران مـن جانـب واحـد عـام 1969، وبتنازلهـا أيضًـا عـن الإجـراءات الواجـب اتباعهـا وفـق اتفاقيـة الجزائـر ذاتهـا في حـال ظهـور أي خلافـات تتعلـق بتفسـير الاتفاقيـة أو تطبيقهـا وفقًـا لبنـود ونصـوص الاتفاقيـة، كطلـب المفاوضـات الثنائيـة، أو طلـب المسـاعي الحميـدة لدولـة ثالثـة أو اللجـوء إلى التحكيـم الـدولي، وكذلـك تنـازل العـراق عن الاحتـكام إلى نصـوص اتفاقيـة الجزائـر المتعلقـة بمعالجـة التغـيرات الطبيعيـة كالترسـبات الواقعـة في السـنوات الأخـيرة التـي أدت إلى تغيـير خـط التالـوك نفسـه لصالـح إيـران، وحققـت بموجبـه إيـران أيضًـا مطامعهـا التاريخيـة في شـط العـرب.

تنفيـذ هـذه الاتفاقيـة سـيُفقِد العـراق نصـف حقوقـه الموروثـة تاريخيًّـا في شـط العـرب بنـص الاتفاقيـة عـلى «**تقسـيم شـط العـرب مناصفـة بـين العـراق وإيـران وفقًـا لخـط القعـر (خـط التالـوك)**» أو خـط المنتصـف كـما يتضـح مـن الخريطـة أعـلاه، وبذلـك يحـقّ لإيـران قانونًـا فـرض السـيطرة عـلى نصـف شـط العـرب طوليًّـا حتـى مدخلـه جهـة الخليـج العـربي، ومـن ثـم اسـتغلال مـا تحـت الميـاه مـن ثـروات ومـوارد واسـتغلال مـا فوقهـا مـن جـوّ بتحليـق الطـيران الإيـراني فـوق سـماء هـذا النهـر العراقـي الأصيـل، مـما يعنـي انتقـاص مسـاحة

عـرض وعمـق شـط العـرب بالنسـبة إلى العـراق لصالـح إيـران ذات السـواحل الواسـعة عـلى طـول الخليـج العـربي.

ومِـن ثَـمَّ صـار وضـع إيـران القانـوني في الميـاة العراقيـة العربيـة الأصيلـة بمثابـة الشريـك في السـيادة والسـيطرة عـلى نصـف شـط العـرب، مـما يمنـح إيـران مكاسـب إضافيـة، ولا نبالـغ إذا مـا قلنـا إن السـيطرة الكاملـة عـلى شـط العـرب سـتكون في يـد إيـران وميليشـياتها المعاونـة في العـراق مسـتقبلًا، ومِـن ثَـمَّ سـيفقد شـط العـرب هُويتـه واسـمه العـربي ليصبـح في الخرائـط الدوليـة باسـمه الإيـراني «أرونـد رود».

وقـد أشـار الكاتـب العراقـي يحيـى الكبيـسي في مقالـة لـه بصحيفـة القـدس العـربي نـشر بتاريـخ 14 مـارس 2019، إلى أن قبـول الجانـب العراقـي بمفهـوم «منصـة العميـة» بـدلًا مـن «ميناء العميـة» يعنـي القبـول بالتغـيرات التـي وقعـت في شـط العـرب بمـا يعنـي الاعـتراف بملكيـة المنصـة لا السـيادة عـلى الميناء الـذي يضـمّ هـذه المنصـة، ومـن ثـم عـدم التـزام الجانـب العراقـي نصـوص البروتوكـول المتعلـق بالحـدود النهريـة.

ولمـن لا يعلـم، وُقّعـت الاتفاقيـة بـين عـراق صـدام حسـين وإيـران الشـاه عـام 1975، نتيجـة ضغـط الشـاه عـلى صـدام حسـين بورقـة تسـليح الحـركات الكرديـة المسـلَّحة بإقليـم كردسـتان العـراق ضـدّ الدولـة المركزيـة، في وقـت يسـعى فيـه العـراق لبنـاء المجتمـع وتثبيـت أركان الاسـتقلال، بينـما كان الشـاه يمـارس **دور الشرطـي في المنطقـة**، وهـو مـا أسـفر في النهايـة عـن توقيـع صـدام للاتفاقيـة مقابـل أن يوقـف الشـاه دعـم تلـك الحـركات الانفصاليـة شـمالي العـراق، وعندما تغـيرت الظـروف الإقليميـة والدوليـة وأتيحـت الظـروف لصـدام انسـحب مـن الاتفاقيـة، وكان ذلـك قبـل انـدلاع الحـرب العراقيـة الإيرانيـة بأيـام قلائـل في سـبتمبر 1980 وبعـد سـقوط حكـم الشـاه بانـدلاع الثـورة الإيرانيـة، الأمـر الـذي أشـعل حـرب الخليـج الأولى، لكونهـا اتفاقيـة مجحفـة بحـقّ العـراق وقّعهـا العـراق تحـت ضغـوط الشـاه.

وتـأتي مسـاعي إيـران الحثيثـة لتنفيـذ الاتفاقيـة في سـياق رغبـة **النظـام الإيراني** نقـل ملـف متابعـة وتنفيـذ السياسـة الإيرانيـة المتعلقـة بالملفـات الخارجيـة لا سـيما في العـراق مـن الحـرس الثـوري إلى وزارة الخارجيـة المنـوط بهـا صناعـة وتنفيـذ السياسـة الخارجيـة الإيرانيـة، وهـو توجُّـه اسـتراتيجي للنظـام الإيـراني كنقطـة تحـوُّل مـن مرحلـة قديمـة أدَّى فيهـا الحـرس الثـوري وفيلـق القـدس الـدور المركـزي في تحقيـق انتشـار مليشـياوي واسـع النطـاق في المناطـق الجغرافيـة المختلفـة بمـا يؤمّـن لإيـران مناطـق نفـوذ اسـتراتيجية في العـراق بعـد مواجهـة التحديـات للتمـدد الإيـراني، إلى مرحلـة جديـدة يكـون فيهـا لـوزارة الخارجيـة الـدور المركـزي في تنفيـذ السياسـة الإيرانيـة في العـراق عنوانهـا «**حصـد المغانـم وجمـع المكاسـب وقطـف الثـمار**»، ويعكـس ذلـك غيـاب سـليماني عـن مشـهد الزيـارة وتكريـم المرشـد الأعـلى في إيـران لـه.

وقـد يعـود هـذا التوجـه الاسـتراتيجي للنظـام الإيـراني بنقـل الملـف للخارجيـة إلى انتهـاء مهمـة الحـرس الثـوري في العـراق بتحقيـق انتشـار إيـراني واسـع النطـاق في ربـوع الدولـة العراقيـة والسـيطرة وتأمـين وجـود إيـراني في المناطـق المحـررة مـن تنظيـم داعـش في المحافظـات السـنية العراقيـة، وبتحقيـق مكاسـب سياسـية تمثلـت في حصـول أقـرب حلفـاء إيـران في العـراق عـلى عـدد كبـير مـن المقاعـد البرلمانيـة والحقائـب الوزاريـة في حكومـة عـادل عبـد المهـدي، بمـا يتيـح لإيـران القـدرة عـلى تمريـر سياسـاتها في العـراق، وبالحيلولـة دون انفصـال إقليـم كردسـتان العـراق عـن الدولـة المركزيـة بـأداء فيلـق القـدس وميليشـيات الحـرس الثـوري دورًا مركزيًّـا في السـيطرة عـلى المناطـق المتنـازع عليهـا بـين إقليـم كردسـتان والحكومـة المركزيـة ومسـاندة الحكومـة العراقيـة في إحـكام الحصـار عـلى إقليـم كردسـتان بمـا أدَّى إلى تراجـع قيـادات الإقليـم عـن الانفصـال.

كذلـك يبـدو أن النظـام الإيـراني أدرك انتفـاء الأهميـة الاسـتراتيجية لتـولِّي الحـرس الثـوري ملـف الخارجيـة بتحقيـق مهمتـه، بخاصـة في وقـت تشـهد فيـه إيـران موجـة حصـار دولي شـديدة الصعوبـة عـلى الاقتصـاد الإيـراني، التـي مـن أهدافهـا وقـف إيـران نشـاطاتها الإقليميـة بالامتنـاع عـن حشـد المقاتلـين

العسكريين وغير العسكريين في دول الصراعات، ويريد النظام الآنيّ بهذا التوجُّه الجديد بنقل الملف للخارجية إيصال رسالة إلى المجتمع الدولي بأن إيران تتعامل مع الدول في إطار الدبلوماسية الدولية والعلاقات الدولية المشروعة، وذلك بعد أن حققت مكاسب سياسية وتجارية وعسكرية في العراق تمكّنها من تمرير سياساتها دون أي دواعٍ استراتيجية لإدارة الحرس الثوري لسياسات إيران في العراق.

2- إلغاء تأشيرات الدخول: ثاني أبرز مكسب للجانب الإيراني من زيارة روحاني في ظل مرحلة الحصار الخانقة التي تمر بها إيران، إذ ورد في البيان المشترك «**تسهيل منح التأشيرات لرجال الأعمال في كلا البلدين، علمًا بأن الطرف الإيراني سيلغي رسوم التأشيرات للمواطنين العراقيين اعتبارًا من 1 أبريل 2019، كما أعلن الطرف العراقي المعاملة بالمثل بالتزامن مع الطرف الآخر**».

يتضح المكسب الإيراني من إلغاء التأشيرات إذا ما علمنا أن أكثر من 12 مليون إيراني يدخلون العراق سنويًّا، وخلال زيارات أربعينية الإمام الحسين في كربلاء يزور العراق 7-6 ملايين إيراني، مقابل عدد ضئيل من العراقيين يدخلون إيران، وأن قيمة الحصول على التأشيرة العراقية للإيراني تقدر بـ40 دولارًا، ومِن ثَمَّ يُحرم العراق مبلغًا يصل إلى 140-200 مليون دولار سنويًّا حسب تقديرات عراقية، ومِن ثَمَّ بات دخول هؤلاء الإيرانيين مجانًا بزعم التعامل بالمثل رغم علم الحكومة العراقية بأن الزوار العراقيين لإيران لا يتجاوزون 5% من إجمالي عدد الإيرانيين الزائرين للعراق، ومن ناحية أخرى سيسهل على ضباط الحرس الثوري حرية التنقل ودخول الجانب العراقي دون تأشيرة إذا لزم الأمر.

3- الاتفاقيات التجارية والاستثمارية: تمثل المكسب الإيراني الثالث من زيارة روحاني، إذ وقّع الجانبان عديدًا من **مذكرات التفاهم** في القطاعات الاقتصادية والتجارية المختلفة، مثل النفط والتجارة والصحة والنقل لإنشاء

السكك الحديد بين الشلمجة والبصرة، وإنشاء منافذ حدودية جديدة بينهما، وإقامة مدن صناعية مشتركة، وتنفيذ النقل المباشر للبضائع بين البلدين دون تفريغها على الحدود، ومضاعفة التبادل في مجالات التجارة والاستثمار والاقتصاد والخدمات الفنية والهندسية والصناعية، مع أداء الجانب الإيراني دروًا محوريًّا في عمليات إعادة إعمار العراق.

حتمًا المستفيد الأول والأخير من هذه الاتفاقيات هو إيران، لكونها المصدر الرئيسي للعراق (**الأغذية، والمنتجات الزراعية، والأجهزة المنزلية، ومكيفات الهواء، وقطع غيار السيارات**)، بقيمة تصل إلى 12 مليار دولار، ويستهدف البلدان الوصول بحجم المعاملات التجارية خلال العامين المقبلين إلى 20 مليار دولار حسب تصريحات روحاني، **إذ يُعَدّ العراق من أكبر المستقبلين للبضائع الإيرانية**، في حين لا يمتلك العراق شيئًا لتصديره إلى إيران، وهو ما يفاقم العجز في الميزان التجاري لصالح إيران ويعظّم فرصها التجارية في العراق، كما يحدّ من أي فرص أو محاولات لإنعاش الإنتاج الصناعي أو الزراعي العراقي، ويقلّص فرص الدول الأخرى الطامحة إلى تعزيز وجودها في السوق العراقية كالدول الخليجية.

ورغم هذه المكاسب التي حقّقها روحاني من زيارته للعراق لا يمكن تجاهل تصريحات السيستاني الرافضة للسياسات الإيرانية على مستويين، **الأول** رفضه الواضح والصريح لعدم احترام إيران للسيادة العراقية وانتهاكها مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول بتقديمها الدعم العسكري والمالي الإيراني للميليشيات الشيعية الموالية لها في العراق، مطالبًا الرئيس روحاني بضرورة حصر السلاح بيد الدولة، في إشارة غاية في الأهمية والدلالة إلى ضرورة أن تتوقف إيران عن دعمها العسكري للميليشيات لما لهذا الدعم من بقاء العراق في دائرة العنف والفوضى وعدم الاستقرار بقوله: «**السيادة العراقية يجب أن تُحترم وأن تبقى الأسلحة في يد الدولة**».

الثاني اعتراضه على سياسة النظام الإيراني تجاه العراق، الطامحة إلى

بقائه ضمن دائرة النفوذ الإيراني بعيدًا عن محيطه العربي بتشديده على **«ضرورة أن تتّسم السياسات الإقليمية والدولية في هذه المنطقة الحساسة بالتوازن والاعتدال، لتجنّب شعوبها مزيدًا من المآسي والأضرار»**.

هذا الموقف غاية في الأهمية والتأثير في المعادلة العراقية، إذ يُعَدّ السيستاني أهمّ مرجع شيعيّ في العالَم يحظى بشعبية وتأثير كبيرَين داخل العراق وخارجه، ويعكس ذلك تلبية آلاف دعوتَه بالانخراط لمحاربة داعش، ونسبة تصويت الناخبين الأقل خلال انتخابات 2018، والتي تعود في أحد أسبابها إلى تحذير مكتبه جميع الأحزاب بالامتناع عن استخدام صورة أو مقتطفات من خطاباته في دعايتهم الانتخابية مقابل نسبة التصويت الكبيرة خلال انتخابات 2005 بعد دعوته إلى المشاركة في الانتخابات.

ثانيًا: مكاسب العراق من الزيارة:

ضئيلة جدًّا، إذ إن هذه الزيارة ركزت على ما ستجنيه إيران من العراق وتجاهلت ما يخص العراق، إذ تناولت الأوساط الإعلامية نبأ رفض روحاني مناقشة إعادة الطائرات العراقية الحربية والمدنية المحتجَزة لديهم منذ عام 1991، ولم يتباحث حول مسألة تقسيط ديون الكهرباء المستحَقَّة على العراق، كما لم يقدّم أي تعهدات حول مياه الكارون ولا نهر ألوند ولا وقف منع المياه عن ديالى ولا إعادة 11 رافدًا لدجلة إلى مسارها، كما لم تتطرق المباحثات إلى مخلَّفات المعامل الإيرانية التي تلقيها إيران في شط العرب، والتي تسببت في ارتفاع نسبة الملوحة والسرطان في المحافظات الجنوبية وإهدار عشرات آلاف الهكتارات الزراعية، كما تجاهلت البضائع الإيرانية الفاسدة ومسألة تهريب المخدرات الإيرانية للعراق عبر الحدود العراقية الإيرانية.

أغفلت الزيارة أيضًا إحدى أهمّ المشكلات العالقة بين الجانبين بالنسبة إلى العراق منذ عام 2009، وهي **أزمة الحقول النفطية المشتركة**، البالغ عددها 23 حقلًا نفطيًّا، إذ تواجه إيران اتهامات عراقية باستغلال بعضها

مـن طرفهـا، بخاصـة حقـل الفكـة، ففـي منتصـف عـام 2018 أعلنـت وزارة النفط الإيرانيـة أن العائـدات النفطيـة مـن الحقـول النفطيـة المشـتركة مـع العـراق بلغـت نحـو 5 مليـارات دولار خـلال العامـين الماضيـين، وأن الإنتـاج النفطـي مـن هـذه الحقـول بلـغ نحـو 300 ألـف برميـل يوميًّـا.

بذلـك يكـون روحـاني اختتـم زيـارة للعـراق بتحقيـق «**حصـاد تاريخـي غـير مسـبوق بـكل المقاييـس لإيـران نظامًـا وحكومـة وشـعبًا**» يشـكّل نقطـة تحـوُّل في تاريـخ العلاقـات بـين الدولتـين نحـو بنـاء الشراكـة الشـاملة بتحقيقـه إنجـاز تاريخـي يعـوِّل عليـه أمـام سـطوة الحـرس الثـوري، تَمَثَّـل في تنفيـذ **اتفاقيـة الجزائـر المجحفة** بحـقّ العـراق وشعبـه وأرضـه بعـد مـا يقـارب 45 عـامًا (1975-2019) مـن الرفـض العراقـي، وهـي بمثابـة امتيـازات منحتهـا الحكومـة العراقيـة لإيـران لم تقـدّم مثلهـا حكومـة دولـة في العالَـم، وتوقيـع أكـثر مـن 20 مذكـرة تفاهـم واتفاقيـة، وتقنـين موقـف العـراق الرافـض للعقوبـات الأمريكيـة بتجديـد اتفاقيـات مـدّ العـراق بالغـاز والكهربـاء، والاتفـاق عـلى إلغـاء تأشـيرات الدخـول للبلديـن.

ويـردّد بعـض المراقبـين أن مـا وقَّعَتـه إيـران ليسـت اتفاقيـات بـل مجـرَّد مذكّرات تفاهـم غـير ملزمـة للجانبـين العراقـي والإيـراني، وهـذا صحيـح، ولكنـه خطـوة كـبرى عـلى خـط إبـرام وتوقيـع الاتفاقيـات، تجعـل العـراق كجـدار شرقـي للعالَم العـربي والإسـلامي سـاحة نفـوذ حقيقيـة لإيـران وتتيـح لإيـران بقـاءً طويـل الأمد في العـراق رسـميًّا وبقبـول عراقـي. يقـول روحـاني في أثنـاء زيارتـه: «**لا يـزال أمامنـا طريـق طويـل مـن أجـل الوصـول إلى الأمـن والاسـتقرار الكامـل في المنطقـة والقضـاء عـلى الإرهـاب**»، مشـددًا عـلى أن «**إيـران قـد عقـدت العـزم عـلى توسـيع العلاقـات مـع العـراق وزيـادة حجـم التجـارة مـن 12 مليـار دولار إلى 20 مليـار دولار**»، بمـا سـيجعل العـراق بوَّابـة حقيقيـة لإيـران نحـو العالَـم الخارجـي، وحتـمًا هـذه الاتفاقيـات سـتضرّ بالعـراق حكومـة وشـعبًا في ظـلّ حالـة عـدم التـوازن بـين الطرفـين.

بذلك أراد روحاني توصيل عدة رسائل، **الأولى إلى الداخل الإيراني** بأن الحكومة الإيرانية ودبلوماسيتها الخارجية قادرة على إنجاز الاتفاقيات التاريخية للأمة الإيرانية وتحقيق المكاسب وحصد المغانم، **والثانية إلى الدول العربية** بأن العراق سيظلّ ضمن دائرة النفوذ الإيراني إلى أبد الآبدين، والرسالة **الثالثة والأهمّ إلى الإدارة الأمريكية** بأن العراق دولة حليفة لا دولة فاصلة كما تريد الولايات المتحدة بين حلفاء الروس وحلفائها، وساحة نفوذ إيرانية وستبقى على الدوام على الرغم من المساعي الأمريكية لتحجيم النفوذ الإيراني في العراق، ثبت ذلك بحجم ما جنته إيران من الزيارة من مكاسب ومغانم نظير ما قدّمته من أثمان مادية وبشرية في العراق خلال فترة ما بعد صدام حسين، وهو ما يكشف عن مشكلة الولايات المتحدة في العراق بتركها الساحة العراقية دون تحويلها إلى ساحة مصالح، فلم تدشّن شبكة علاقات اقتصادية قوية مع العراق قبل وبعد قرار الانسحاب العسكري 2011، كما لم تحافظ على حلفاء عراقيين من القوى السياسية العراقية المؤثرة في دوائر صنع القرار العراقي كما فعلت إيران بعد الغزو الأمريكي للعراق 2003، ومِن ثَمَّ لم تستطيع تحويل العراق إلى ساحة نفوذ وحليف للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وهو ما يصبّ في النهاية في صالح سيناريو ارتفاع منحنى النفوذ الإيراني في العراق خلال العام 2019.

RASANAH
المعهـــد الدولـــي للدراســـات الإيـــرانيـــة
INTERNATIONAL INSTITUTE FOR IRANIAN STUDIES
WWW.RASANAH-IIIS.ORG